الفصل الرابع

قيم الزواج والنوع

مقدمة :

لنصب اهتمامنا – في هذا الصدد – علي تبين العلاقة بين العولمة "الرأسمالية" وبعض القيم الاجتماعية ذات الخصوصية في مجتمعنا المصري ، كتلك المتعلقة بحرية العلاقات بين الجنسين، والزواج (بأنماطة المختلفة) ، ومكانة المرأة ، والمساواة بينها وبين الرجل في الحقوق والواجبات. تلك القيم التي تتبع خصوصيتها من كونها تمثل أحد أهم نطاقات الصراع بين تراث تقليدي متوارث من ناحية، وتيارات مركبة وافدة – بفعل عملية العولمة – تنطوي علي مستويات اقتصادية ، واجتماعية ، وثقافية من ناحية أخري.

ورغم أن التساؤل بشأن تلك القيم الاجتماعية بالذات هو من تراث التطور الاجتماعي الثقافي للمجتمع المصري طوال عقود زمنية سابقة، إلا أن إعادة طرح التساؤل بشأنها علي هذه الشرائح الطبقية المعولمة "البازغة" يكتسب أهمية كبري في ذاته ، علي اعتبار أن "الفرض النظري" قد ينحاز – مبدئياً – الي ترجيح ان تكون هذه الشرائح "المعولمة" قد حسمت أمرها بشأن هذا التساؤل كأن تتبني بشكل صريح وواضح قيماً اجتماعية تؤيد التحرر في العلاقات بين الجنسين ، ولاتر في الزواج الصيغة المثلي لعلاقة المرأة بالرجل ، كما وأنها تنشد المساواة التامة بينهما... الخ ... وذلك علي اعتبار اندراجها ضمن بنية طبقية معولمة "متعدية الجنسية" ، بأكثر من كونها منتمية الي بيئة مجتمعية يغلب عليها التقليدية والقيم المحافظة، قيم المجتمع المصري بشكل عام.

الا أن الفرض النظري لابد وان يختبر امبيريقياً لنتبين مدى صدقه واقعياً. ومن ثم – وبالترتيب عليه – كان تساؤلنا بشأن هذه القيم الاجتماعية ، وتبلورت استجابات المبحوثين بشأنه علي النحو التالي:

(أ) القيم الحاكمة للعلاقات بين الجنسين :

انقسم المبحوثين إزاء التساؤل حول القيم التي يتبنونها للعلاقات بين الجنسين الي أقسام ثلاثة رئيسية :

- الأول : محافظ (٤١,٦%)
- الثاني : متحرر (٣٣,٣%)
- الثالث : معتدل (٢٥%)

ونعني بالمحافظ – في هذا الصدد – من يتبنى قيماً لجتماعية رافضة لهذه العلاقات، سواء علي المستوي الشخصي أو المستوي الاجتماعي بشكل عام.

أما المتحرر ، فعلي العكس ، حيث يتبنى قيماً تسمح بها على المستويين الشخصي والاجتماعي.

في حين نعني بالمعتدل من يتبني قيماً تسمح بحرية العلاقات بين الجنسين علي المستوى الاجتماعي العام ، دون أن يستتبع ذلك – بالضرورة – أن يكون هو ذاته مشاركاً فيها.

وقد تبلورت تبريرات كل فريق لاختياره القيمي علي النحو التالي:

(١) يركز المتبنون للقيم المحافظة علي عدة جوانب أبرزها :

(أ) أهمية مراعاة الدين وأوامره وَنواهيه في هذا الصدد بالدرجة الاولي .

(ب) كذلك هناك أهمية لمراعاة عاداتنا وتقاليدنا الاجتماعية.

(جـ) بالإضافة إلى ذلك، يرى هذا الفريق أن في تحرير الجسد جنسياً اطلاق لشهوات حيوانية ، وإن الاستمرار في هذه العلاقات بهذه الطريقة

يجعل الانسان متبلد المشاعر والاحاسيس ، لا يبحث عن الحب ، بل الجنس فقط ، وهو ما يفقده انسانيته.

(٢) علي الجانب الآخر ، يركز المتبنون للقيم الاجتماعية المتحررة علي :

(أ) انها علاقات يفرضها إيقاع الحياة السريع الذي لم يعد يحفل كثيراً بقيم الحب "الرومانسي" – كما كان في السابق – بأكثر من الاعجاب القائم علي التجاذب الشخصي والجسدي the physical attraction ، المؤقت بطبيعته ، ويلبي احتياجات عاجلة للشخصين.

(ب) إن العلاقات بين الجنسين شأن خاص (الخصوصية)، وهي تتعلق بحرية الانسان الشخصية (جسداً وعقلاً ونفساً) ويعد تحرير العلاقات من أوليات الصحة النفسية للإنسان.

(ج) الانسان حر طالما أنه لا يتسبب في الاضرار بأحد ، وانه لو تضرر أحد من غير ذوي الشأن – وهما هنا الشريكان – فلا أهمية لذلك على الاطلاق.

– ويقـــرر البعـض في هذا الصدد: " ادخل في علاقات سريعة بنظام المواعدة "Dating" ، سواء في مصر أو في الخارج عندما أسافر. ولا أجد مشكلة في ذلك علي الاطلاق. مع مراعاة الشروط الصحية اللازمة والمعروفة علي أية حال"

(٣) أما المعتدلون فيعبرون عن قدر عال من تفهم ظروف الآخرين ، وأنهم قد يكونون في علاقة تشبعهم جسداً ونفساً . فهذه العلاقات مسئولية الشركاء فيها، طالما أنهم ناضجين ولا يخدع أحداً منهم الآخر، أو يعرضه للاستغلال.

واجمالاً ، نجد أن النسبة الغالبة (٥٨%) تنحاز الي قيم التحرر والاعتدال ، في مقابل نسبة أقل ، ولكنها مقدرة (٤١%) عبرت عن المحافظة من منطلقات دينية ، واجتماعية ، وشخصية. ورغم أن النظرة الأولي الي هذه الاختيارات القيمية تجعل البعض يقرر بأن الفريق الغالب من

المبحوثين يعد أكثر اتساقاً مع القيم والنزعات التي تشيعها الرأسمالية الكوكبية ، كالفردية ، والتحرر الجنسي ، والمادية ، والحسية ، والوقتية ... الخ ، والتي قد تتعت بالسلبية ، فإن هذه الاختيارات القيمية تنطوي – من ناحية أخري – علي قدر من الايجابية فيما يتعلق بتأكيدها علي الحرية والتسامح ، والقبول ، والمسئولية ... الخ

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخري فإن المدقق يجد أن الفريق الذي يعبر عن القيم المحافظة لم يبتعد كثيراً عن بعض الاتجاهات والنزعات العالمية الصاعدة في بعض مجتمعات الغرب – خاصة الولايات المتحدة – والمترافقة مع صعود اليمين المتطرف بأفكاره وقيمه الاجتماعية المحافظة النابعة من الأصولية المسيحية التي تقف موقفاً مضاداً إزاء التحرر الجنسي ، والاجهاض علي وجه التحديد. ومن ثم ، فإننا نعتقد أن لبعض النزعات التقليدية والمحافظة في مجتمعاتنا المحلية امتدادات ذات طبيعة متعدية للحدود ، رغم اختلاف الثقافات ، والسياقات الاجتماعية ، والمنطلقات التبريرية للسلوك.

لا نقول بأن العولمة هي التي خلقت ، أو أوجدت القيم المحافظة في مجتمعنا – ولدي هذه الفئات تحديداً – فهي قيم محلية نابعة من تراث وتقاليد دينية واجتماعية ، وكل ما قامت به العولمة – في هذا الصدد – هو أنها حفزتها وأعادت بعثها فى مقابل قيم أخرى مناقضة ، فى ظل حالة من الاستقطاب الاجتماعي / الثقافي يشهده المجتمع ليس بين طبقاته فقط ، وإنما داخل نطاق كل فئة ، وشريحة ، وجماعة طبقية.

(ب) قيم المبحوثين إزاء نظام الزواج:

التساؤل بشأن مواقف المبحوثين القيمية إزاء نظام الزواج وأنماطه ، هو تساؤل يتعلق بنظام اجتماعي تقليدي متوارث تاريخياً ، ينظم العلاقة بين الرجل والمرأة – بشكل أساسي – ويمنحها المشروعية الاجتماعية بمفهومها الموسع. وهو نظام ينطوي علي مجموعة مترابطة من القيم التي تتعلق

بالأسرة، والأبناء ، والمشاركة ، والالتزام ، والمسئولية ، والاستقرار... الخ.

هذا النظام يتعرض منذ عقود زمنية عديدة سابقة ، وفي المجتمعات الغربية تحديداً – مركز العولمة الرأسمالية – الي قدر من التهديد والمراجعة لأسسه ومقوماته ، والتي تصل الي حد رفضه والتمرد عليه كلية . سواء من جانب الرجل أو المرأة ، علي اعتبار أنه لم يعد نظاماً ملائماً للعصر الراهن، نظراً لغلبة قيم اجتماعية تنزع نحو الفردية ، والتحرر ، والوقتية ، وعدم الرغبة في الدخول في علاقة منظمة – مؤسسية – تترتب عليها مسئوليات والتزامات عديدة ، سواء في حال استمرارها ، أو حتي في حالة الرغبة في انهائها.

وبالترتيب عليه ، كان من المهم التعرف علي مواقف مبحوثينا القيمية إزاء هذا النظام ، علي اعتبار كونهم يشكلون جزءاً من بنية طبقية معولمة من ناحية ، ومنتمون بدرجات ومستويات متباينة الي بنية مجتمعية محلية من ناحية أخري . لنتبين نوعية اختياراتهم وتفضيلاتهم في هذا الشأن ، ومدي التأثير والتأثر بين الداخل والخارج إزاء مسألة تتمتع بقدر كبير من الأهمية والحيوية.

– وقبل ان نشرع في عرض ومناقشة قيم المبحوثين إزاء نظام الزواج وأنماطه ، يجدر أن نلقي بعض الضوء علي حالتهم الاجتماعية من واقع بياناتهم الأساسية.

الحالة الاجتماعية للمبحوثين	
أعزب	%٥١
متزوج	%٣٣
مطلق	%١٦

– رغم ان الفئات العمرية للمبحوثين تقع بين ٣٠ عاماً و ٤١ عاماً ، وهي المرحلة العمرية التي ينظر اليها علي انها الأكثر ملائمة للزواج ، لاعتبارات تتعلق بالإستقرار المهني ، والنضج الشخصي ، فإن نسبة مرتفعة تتعدي (نصف) عينتنا تقع في فئة أعزب ، في حين أن المتزوجين لا يتعدون نسبة (الثلث) ، وهي النسبة التي قد تتعدل قليلاً إذا انضم لها فئة من سبق له الزواج وفشل – لأسباب متعددة – في استكماله ، ليكونا معاً – المتزوجون والمطلقون – نسبة تصل الي .(٤٩%) من المبحوثين.

– ومن حيث النوع ، تتركز لدي الاناث النسبة الاكبر (٦٠%) من فئة أعزب ومطلق ، في حين أن نسبة هذه الفئة لدي الذكور (٤٠%) فقط. وهو ما قد يرجع الي أن المرأة – بشكل عام – وحال انشغالها بمستقبلها المهني ، ورغبتها في التقدم المستمر في مجال عملها ، قد لا تلق بالاً كثيراً إلى مسألة الزواج وتكوين الأسرة ، وتزداد شروط الارتباط بها صعوبة مع كل تقدم تحرزه في مسيرتها العملية . وهو الأمر الذي نلاحظه بوضوح لدي فئة الاناث في عنيتنا ، حيث مجالات العمل الحديثة ، والدينامية ، والتي يغلب علي أجوائها التنافس والصراع من أجل الترقي ، فضلاً عن مخاوف الاستغناء، والتي تحل مع كل اقتراب من نهاية مدة العقد السنوي الذي قد يجدد أولا يجدد .

– هنا وقد يكون من المهم أن نذكر – في هذا الصدد – أن معظم أفراد عينتنا لديهم القدرات المادية التي تؤهلهم للزواج ، إلا أن نسبة كبيرة منهم (أكثر من ٧٠% منهم) قد اعربت عن عدم الرغبة في التعجل في الاختيار للزواج ، حيث أن مجال علاقاتهم الاجتماعية هو مجال واسع النطاق الي الحد الذي يجعلهم يقيمون العديد من الاشخاص الذين يلتقونهم بصورة شبه

يومية (حسب تعبير بعضهم) ، حتي أنه قد تصدق عليهم مقولة (ألفن توفلر في كتابه صدمة المستقبل) إنهم يعانون صعوبات فائض الاختيار.

– ورغم توافر الظروف المادية لدى هذه الشريحة ، بالقياس الي غيرها من شرائح المجتمع الأخري ، والتي قد تؤهلهم لإتمام مشروع الزواج ، إلا أن نسبة مرتفعة من العينة (فئة الذكور) وتقدر بحوالي (الثلثين) قد أوضحت مدي الصعوبات التي قد يواجهونها حال اقدامهم علي مشروع الزواج ، حيث التكاليف المادية الباهظة لدي هذه الشريحة بالذات – باعتبارها تمثل شريحة عليا من الطبقة الوسطي المصرية ، والمتعلقة بمطالب الأسر من ناحية ، وتطلعات الفتيات من ناحية أخري (الشبكة – الشقة – الجهاز – حفل الزفاف ...).

وقد ذكر بعضهم في هذا الصدد " إن البدايات دائماً ما تسودها قيم اجتماعية مشجعة وايجابية ، ولكن عند الاقدام الفعلي علي الزواج تبدو القيم المادية سافرة ، حتي ليشعر الشخص بأنه بصدد إتمام صفقة تجارية " .

١ – الموقف القيمي من نظام الزواج:

توجهنا بتساؤل مباشر الي المبحوثين يستجلي مواقفهم القيمية إزاء نظام الزواج ومدي ضرورته وأهميته بالنسبة اليهم.

وقد جاءت الاستجابات دون مفاجآت تذكر . حيث أفاد (ثلثي) العينة بضرورة نظام الزواج وأهميته ، في حين قرر (الثلث) الباقي بأنه غير ضروري، خاصة في صيغته التقليدية.

– ولنعرض فيما يلي لتلك الاستجابات بقدر من التفصيل:

أ – بالنسبة لمن أقروا بضرورة نظام الزواج ، وأنه ما يزال يتمتع بأهمية في مجتمعنا ، فقد ساقوا في هذا السبيل العديد من الأسباب والمبررات أهمها:

١– "أنه الصيغة المقبولة اجتماعياً لعلاقة الرجل بالمرأة في مجتمعنا رغم كافة التحولات التي حدثت ، أو قد تحدث عالمياً".

٢- "أنه عامل مهم للغاية من أجل الاستقرار الاجتماعي".

٣- "لو أهمل الزواج كنظام اجتماعي لظهرت في المجتمع العديد من الأمراض الاجتماعية والنفسية".

٤- "هو نظام ضروري بشرط توافر خصائص معينة في الشريك كالاحترام، والمسئولية ، والصدق".

٥- "هو ضروري من أجل المشاركة الوجدانية والعاطفية ، فضلاً عن الجنسية ، من خلال صيغة مقبولة اجتماعياً ودينياً" .

ب- هذا وإذا كانت مبررات الدفاع عن نظام الزواج معلومة نسبياً ، على اعتبار أنها نابعة من جوهر النسق القيمي الاجتماعي التقليدي ، فإننا في حاجة للتوقف أمام المبررات التي ارتأت في الزواج نظاماً غير ضروري ، ويحتاج الي إعادة نظر وتقييم.

وفي هذا الصدد بالإمكان استعراض تلك المبررات في نقاط محددة علي النحو التالي :

١- هناك من اعتبره نظاماً غير ضروري علي اعتبار أن هناك العديد من البدائل الاكثر ملائمة ، والتي تحقق الاشباع الجنسي والعاطفي غير المرتبط بمسئوليات من شأنها إعاقة حركة الطرفين (الشريكين) ، وحرية التعامل فيما بينهما، فلا يضطرا الي المسايرة المصلحية التي قد يفرضها عليهما الزواج.

٢- هذا فضلا عن مزية أخري تتعلق بأن الانسان يمر في حياته بمراحل عديدة من التغير ، والنضج ، وتباين المزاج الشخصي ، وهو ما يقتضي أن يكون لكل مرحلة من تلك المراحل الشريك الملائم لها.

٣- كذلك هناك من اعتبره غير ضروري لأنه ليس كالتعليم والعمل مثلاً ، فكما يقرر بعضهم : "استطيع الحياة دون زواج ، إلا أنني لا أتخيل ما سيكون عليه الحال إذا لم أكن متعلماً ، والأكثر أهمية إذا لم أكن

أعمل عملاً أتكسب منه من ناحية ، وأحقق فيه ذاتي من ناحية أخرى".

٤- كذلك اعتبره آخرون غير ضروري ، إلا أن للمجتمع "التقليدي" الذي نعيش فيه رأي آخر ، حيث الحديث عن الشخص غير المتزوج ، سواء أكان رجلاً أم أمرأة كشخص غير مكتمل اجتماعياً . كما قد تثار حوله الشكوك والأقاويل .

فضلاً عن ذلك ، هناك التراث السائد حول العنوسة ، ومدى الحرج الذي قد يلاقيه الشخص غير المتزوج ، والذي يمر ببدايات مرحلة تجاوز سن الزواج – خاصة المرأة – وقبل أن يستقر في سن ، أو مرحلة عمرية ، يجتاز خلالها "تسبياً" المرحلة الأولي – الأكثر صعوبة – من العنوسة ، في ظل سيطرة القيم التقليدية علي مجتمعنا المصري.

٥- اضافة لما سبق ، هناك من المبحوثات من عبر عن رؤية مهمة للغاية تعبر عن قيم أكثر تحرراً وتقدمية ، حيث أفادت بعضهن : " إنه نظام غير ضروري ، فالمرأة ، أصبحت أكثر استقلالاً ومسئولية ، فقد مضي الزمن الذي كانت فيه المرأة معتمدة كلية علي الرجل في حياتها ومعاشها. فالمرأة تعلمت ، وعملت ، ومرت بتجارب وخبرات عديدة ، داخلياً وخارجياً ، ومن خلال ذلك كله ، لم تعد فكرة الزواج مؤرقة بالنسبة لها ، أو لنقل بالنسبة لقطاع مهم من النساء ، أقصد المتعلمة المثقفة ، المستقلة ، المسئولية ، التي بات يشغلها مستقبلها المهني بأكثر من مستقبلها كزوجة وأم".

٢- القيم إزاء نمطي الزواج :

التساؤل هنا حول نظام الزواج أكثر تفصيلاً ، ويركز علي نمطيه الرئيسيان :

(أ) ***الزواج الشرعي*** ، والذي يتخذ الصيغة الرسمية ، دينيا واجتماعيا ، ويوضح جانباً من المواقف القيمية للمبحوثين ازاء نظام تقليدي مستقر اجتماعياً.

(ب) ***الزواج العرفي*** ، والذي يشيع اعتباره صيغة مستجدة للزواج – رغم قدمه – وذلك بكل ما تحفل به من التباسات في الفهم والممارسة علي المستويين الاجتماعي والديني .

(أ) الزواج الشرعي

لم يرفض أو يعترض أحداً من أفراد العينة علي صيغة الزواج الشرعي ، وان تباينت منطلقاتهم للقبول ، بين ما هو ديني وما هو اجتماعي.

بيان ذلك أن نسبة الثلثين (حوالي ٦٦%) تؤيده من منطلق ديني ، فهو بتعبيرهم : (١) الأساسي (٢) وأكثر صيغ الزواج صحة من ناحية الشرع.

في حين أوضحت النسبة الباقية (حوالي ٣٣%) موافقتها لأسباب أخري ، يصح توصيفها بالاجتماعية. فهو بتعبيرهم أيضاً: (١) الصيغة المقبولة اجتماعيا للارتباط (٢) أكثر أماناً واستقراراً من الصيغ الأخري للزواج (٣) يمنح الشخص الاعتراف وقدر من الاحترام الاجتماعي.

واجمالاً نستطيع أن نقول بأن الجميع – أفراد العينة – خاضع "نسبيا" لقيم المجتمع التقليدي بصدد صيغة الزواج الشرعي ، سواء أكانت تلك القيم منشأها الدين ، أو العادات والتقاليد والعرف السائد اجتماعياً .

(ب) الزواج العرفي

أما فيما يتعلق بهذه الصيغة من الزواج ، فهناك ملاحظة ينبغي ذكرها بداية ، وتتمثل في أن هناك نسبة كبيرة (تصل الي حوالي ٧٠%) من أفراد العينة نظرت وقيمت الزواج العرفي من خلال الرأي الشائع عنه مؤخراً ، باعتباره غير مشروع ، وغير مقبول دينياً ، وأن من يقومون به هم أناس مفتقدون لشروط الأهلية ... وما الي ذلك .

وغاب عنهم معرفة أنه زواج مشروع دينياً ، يتم بموافقة الشريكين ، وحضور الشهود ، إلا أن من يقوم بإتمامه هما الشريكين ، دون حاجة لوجود الموثق الشرعي ، ولا الحاجة الي الاعلان عنه علي نطاق اجتماعي واسع.

ومن ثم فهو مقبول دينياً ، وان كان غير مستحب اجتماعياً . نظراً لتفشيه الراهن بين أجيال الشباب صغير السن ، غير المتحمل لمسئولية الارتباط والزواج، وكذا للمشكلات التي قد تترتب عليه.

الموقف من الزواج العرفي	
الرفض	%٦٦,٦
القبول	%٣٣,٣

– وكما يتضح من الجدول ، فإن نسبة رفض الزواج العرفي بين المبحوثين هي ضعف نسبة قبوله، والتي جاءت مشروطة وليست مطلقة .

بيان ذلك يتضح فيما يلي :

أ –جاءت أسباب الرفض من منطلق أن الزواج العرفي :

(١) بلا ضمانات (٦٦%)

(٢) يفتقد لأهم شروط الزواج ، وهو العلانية (٧٥%)

(٣) يتم دون وجود ولي للفتاة "العروس" (٤٠%)

(ب) أما القبول فجاء لسببين هما :

(١) أن هذه العلاقة هي علاقة خاصة ، وهي سليمة طالما أنها قائمة علي الاختيار الحر وظروف الشريكين (الخصوصية).

(٢) كما وأنها ممكنة ومقبولة حال كون الشريكين علي درجة من النضج، تؤهلهما لتحمل مسئولية الزواج وفقاً لهذه الصيغة (المسؤولية).

- وهما السببان اللذان أجمع عليهما هذا الفريق من المؤيدين.
- ورغم ان التحليل الأولي لموقفي القبول والرفض قد يجعلنا نقرر نزوع المؤيدين الي قيم الحرية والخصوصية ، في مقابل نزوع الرافضين الي قيم المحافظة والتقليد ، إلا أن ما أتضح لنا من حالة عدم الدراية بماهية هذا النوع من الزواج. من قبل نسبة كبيرة من هؤلاء المبحوثين ، سواء المؤيدين أو الرافضين ، جعلنا لا نستطيع أن نحكم "باطمئنان" علي موقفهم القيمي منه، حيث أن هذه الحالة قد مثلت حاجزاً أمام إدراكهم ورؤيتهم المشكلة لمواقفهم القيمية إزاءه، سواء بالقبول أو الرفض.
- ومن ناحية أخري، نجد أن الفريق الرافض لم يصدر حكمه هذا من منطلق محافظ كلية – وان كان هو الغالب – ذلك أن من بين الرافضين قسماً ارتكز في موقفه هذا علي أن وضعية المرأة في هذه الصيغة تعد ضعيفة، فهي تقريباً بلا ضمانات أو حقوق . ومن ثم فالرفض هنا لا يعد وليداً لمنطلقات اجتماعية أو شرعية محافظة، بقدر ما هو قائم علي رؤية تنتصر للمرأة وحقوقها، وهو من ثم موقف قيمي تقدمي.

(ح) المواقف القيمية إزاء المرأة :

يمثل الموقف من المرأة وحقوقها ، ومسألة مساواتها بالرجل ، واحدة من أهم القضايا الاشكالية . وإذا كان الظن لدينا أن هذه المسألة تعد محسومة لدي فئات المثقفين عموماً ، والذين نتوقع انحيازهم الي اقرار حقوقها في المساواة ، فإن ما كشفت عنه رؤى وتوجهات المبحوثين إزاء تقييمهم لمكانة المرأة في المجتمع المصري، وحقها في المساواة مع الرجل يكشف لنا قيماً

متباينة ، يكاد يفصل بين البعض منها والبعض الآخر مسافة كالتي توجد بين أكثر الرؤي التقليدية محافظة من ناحية ، وأكثر الرؤي الحداثية تقدمية من ناحية أخري.

- ولنناقش نتائجنا في هذا الصدد بقدر أكبر من التفصيل :

(أولاً) مدى الرضاء عن مكانة المرأة في مصر :

مدي الرضاء عن مكانة المرأة في مصر	
رضاء كامل	%٣٣
رضاء نسبي (الي حد ما)	%٢٥
اعتراض	%٤٢

(أ) كما يتضح من الجدول ، فهناك حالة من الرضاء التام تشمل (٣٣%) من اجمالي العينة . وهم يطرحون مبررات رضائهم في هذا السبيل منطلقين من جملة قيم تقليدية صرفة ، وهو ما يتضح في تقريراتهم :

(١) "لابد ان تقيم مكانة المرأة في مصر في ضوء خصوصية المرأة الشرقية، وليس بشكل عام.كما يحدث في الغرب ، حيث تفقد المرأة لديهم خصوصيتها كإمرأة".

(٢) "تتمتع المرأة في مصر بمكانة مرتفعة حال كونها أما أو مسنة".

(٣) "تحدد المرأة – بذاتها – مكانتها ، سواء أكانت مرتفعة أو منخفضة، بشخصيتها وسلوكها في محيطها المباشر".

- لنا أن نلاحظ – بالطبع – مدي ما تتسم به مبررات هذا الفريق من تقليدية تنزع نحو ما هو مثالي فردي محدود النطاق ، يبتعد عن جوهر الأوضاع المجتمعية المحددة للمكانة ، والتي لابد وأن تقيم المرأة من خلالها علي أسس موضوعية، بعيداً عن أوضاع تلك المرأة الذاتية ، كالمرحلة العمرية التي تمر بها ، أو سلوكياتها الشخصية ،

التي قد ترفع مكانتها لدي البعض ، في حين تنحدر بها لدي البعض الآخر ، أو حتي بالاحتكام الي خصوصيتها الثقافية ، علي اعتبار انتمائها الي الشرق المناقض – في قناعاتهم – للغرب.

(ب) من ناحية أخري ، نجد أن ما نسبته (٢٥%) من عينتنا يبدون "رضاءاً نسبياً" إزاء أوضاع المرأة في مصر . وهو الموقف الذي يتضح في تقريراتهم التالية:

(١) "مكانة المرأة في مصر ليست سيئة بشكل مطلق . كما وأنها تتمتع بمكانة مقدرة ، سواء في الريف ، والذي تقوم فيه بدور أساسي ، باعتبارها شريك للرجل . أو في المدينة ، والتي تبوأت فيها مناصب قيادية في مجالات عديدة".

(٢) "قد تحدث "مبالغات" بشأن دور المرأة ومكانتها في مجتمعنا – من قبل المنظمات النسائية تحديداً – مما يتسبب في مشكلات وتوترات "مزعومة" إزاء الرجل".

(٣) "هناك فهم خاطئ من جانب بعض الرجال ، وليس جميعهم ، للمرأة ودورها ومكانتها. فهناك – علي سبيل المثال – من يرمي بالمسئولية علي المرأة في السلبيات دون الرجل . كذلك هناك قدر من التمييز ضدها مقابل الرجل ، ودليل ذلك انها تحاسب – في بعض الاحيان – حسابا أكثر شدة ، اجتماعياً وقانونياً ، اذا هي ارتكبت نفس السلوك السئ الذي قد يرتكبه الرجل . إلا أننا لا ننفرد بذلك ، فهناك بعض صور التمييز ضد المرأة التي توجد في الغرب المتقدم، والذي نلاحظه في (الأجور والمرتبات) علي سبيل المثال".

* لعل من أبرز ما نلاحظه علي هذه المجموعة من المبحوثين ، والذين اختاروا عنونة موقفهم القيمي إزاء مكانة المرأة ووضعيتها في مصر، بالرضاء النسبي ، إنهم أكثر ميلاً الي تأسيس موقفهم بالاحتكام الي معايير

أكثر موضوعية ، اجتماعية وقانونية ، داخلية وخارجية. كما وأنهم لم "يتورطوا" في إصدار أحكام قاطعة حدية ، كالقبول التام أو الرفض التام ، وانما كانوا يركزون علي جوانب السلب والايجاب في الاجمال.

هذا وإذا أردنا تصنيف موقفهم القيمي إزاء المرأة ومكانتها في مصر لوجدنا أنه أميل الي الاصلاحي . وهو الموقف الذي يتبناه الذكور والاناث بالتساوي ضمن هذه النسبة من العينة .

(جـ) وعلي الجانب الآخر ، هناك نسبة (٤٢%) من العينة ، والتي تبدي اعتراضاً قوياً وواضحاً علي مكانة المرأة وأوضاعها في مصر، حيث يرون أنها:

(١) "في وضع متدني ، فهي جاهلة وفقيرة ومريضة ، خاصة في البيئات والمستويات الاجتماعية المتدنية ، مع ملاحظة ان هذه المستويات هي الغالبة علي مجتمعنا".

(٢) "كذلك هناك أوجه تمييز ضد المرأة ، رغم كل الصحوة المزعومة والشكلية في المجتمع ، وبالذات في المدينة".

(٣) "مكانة المرأة هامشية ، رغم أن ذوي التوجهات الدينية والمحافظة – بشكل عام – يعلنون العكس".

• وكما نرى، يعبر هذا الموقف القيمي عن منطلقات أكثر راديكاليه إزاء الأوضاع الاجتماعية بشكل عام – تدني المستويات الاجتماعية ، وشكلية تناول القضايا والمشكلات ، وغلبة التوجهات الدينية والمحافظة –وأوضاع المرأة بشكل خاص، وهو الموقف الذي لو قورن بسابقه الذي يبدي رضائه التام إزاء أوضاع المرأة ، لا تضح لنا مدى الفجوة التي تفصل بين المواقف القيمية للمبحوثين، والذين يتسمون – في مجملهم – بقدر من التقارب علي مستويات وجودهم الاجتماعي / الطبقي.

وقد يكون من المهم للغاية أن نذكر أن الفئة الغالبة المشكلة لهذه النسبة الرافضة (تقدر بـ٧٠%) قد تمثلت في العاملات ضمن المنظمات

غير الحكومية ، وتحديداً التي ينصب نشاطها علي المرأة ، وحقوق الانسان، في حين مثلت نسبة الذكور ضمن هذه المجموعة حوالي (٣٠%) . وهو أمر منطقي ، الي حد كبير، فالمرأة أكثر اهتماماً بشئون نفسها، كما أن هذه الفئة – بالذات – هي الأكثر احتكاكاً بأوضاع المرأة ، في الريف والحضر ، رغم كل الملاحظات والمؤاخذات ، التي قد يطرحها البعض عليها ، ناقداً لدورها، ومحملاً اياها لتبعات تصل الي حد اتهامها بتأجيج الصراعات بين الرجل والمرأة علي مستوي المجتمع ككل. بل واتهامها – أيضا – بالتغريب ، وعدم مراعاة خصوصية المرأة في مصر. الي حد الرغبة في عزلها عن سياق التقدم الذي يتيح لها قدراً أكبر من التنمية علي المستوي الانساني.

(ثانياً) : الموقف ازاء قضية المساواة:

الموقف من قضية المساواة	
أوافق	%٦٦,٦
أرفض	%٣٣,٣

فيما يتعلق بقضية المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، أعرب (ثلثي) العينة عن تأييدهم للمساواة ، في حين اعترض عليها (الثلث) الباقي.

* جاءت منطلقات مؤيدو المساواة من مصدرين مختلفين ومتباينين ، أحدهما ديني محافظ (٣٧,٥%من العينة)، والآخر اجتماعي تقدمي (٦٢,٥%)

– *حيث يري الفريق الأول :*

(١) "ان الله قد خلقنا متساوين ، ورغم ذلك فهناك اختلاف في الأدوار".

(٢) "نحن متساويين منذ البداية ، أما اختلاف النوع : ذكر – انثي ، فهو طبيعة الخلق في الكون أجمع".

- أما الفريق الآخر فيعتقد :

(١) "ان المساواة بين الرجل والمرأة هي الأساس والأصل ، وأن التفرقة والتمييز بينهما قد جاء نتيجة لتراكم تاريخي من حكم المجتمع الذكوري".

(٢) "المساواة بينهما في الحقوق والواجبات هي الأساس ، فالبشر جميعاً متساويين ، ومن ثم فليست المساواة منحة من الرجل للمرأة ، وانما هي حق لابد من الحصول عليه واقراره بشتي الطرق".

** وعلي الجانب الآخر ، كان هناك اعتراض (٣٣,٣%) من العينة علي المساواة بين الرجل والمرأة. أما عن أسباب ومبررات هذا الاعتراض فتباينت بشدة ما بين أقصي درجات المحافظة والتقليدية ، وهو الغالب علي هذا الفريق (حوالي ٨٤%) من ناحية ، وأكثر المواقف راديكالية من قضية المساواة بين الرجل والمرأة من ناحية أخري (بنسبة ١٦%).*

- بيان ذلك ما قرره (الفريق الأول) في عبارات من قبيل :

(١) "لا أؤيد المساواة بينهما كما هي مطروحة ، فهي لا تتناسب مع مجتمعنا الشرقي".

(٢) "ضد المساواة بين الرجل والمرأة ، خاصة في الزواج وداخل الأسرة ، فالرجل لابد وأن يكون أعلي من المرأة مادياً وثقافياً ، والا ما صلحت العلاقة بينهما".

- أما (الفريق الآخر) المعترض علي المساواة، فيقرر :

" لا أؤيد المساواة مع الرجل ، فالرجل ليس مثالاً تقتدي به المرأة وتحاول أن تتساوي معه أنا أسعي لتحقيق انسانيتي بغض النظر عن النوع".

* وكما نلاحظ، ورغم أن مبررات الاعتراض علي المساواة ، قد انطلقت – في معظمها – من خلال نسق قيمي تقليدي محافظ ، إلا أن ما نسبته (١٦%) من اجمالي تلك المجموعة الرافضة للمساواة ، قد أسست رفضها علي قيم

بالغة التقدمية عميقة الوعي . حيث هي واعية بأن المسألة الأكثر أهمية ، والتي لابد من التركيز عليها ليست في أن تسعي المرأة للمساواة بالرجل ، بقدر ما يسعي كلاهما الي مستوي انساني أرقي وأكثر تقدماً .

- وفضلاً عن ذلك ، كان من الملفت أن تأتي الدعوة الي عدم المساواة بين الجنسين من المرأة ذاتها ، متلها في ذلك مثل الرجل ، فنسبهما المئوية متقاربة للغاية ازاء هذه القضية وفقاً للنوع (٥٥% ذكور – ٤٥% أناث) ، بل إن المرأة قد تتبني -في بعض الاحيان-الرؤية الاكثر تقليدية ومحافظة ، والتي ترفض المساواة ، وتؤكد علي ضرورة تفوق الرجل . رغم أن سياقاً اجتماعياً تنتمي اليه هذه النسبة من الاناث وتقدر بحوالي ١٦% من اجمالي العينة (نوعية تعلم ، وعمل ، ومستوي اجتماعي/ طبقي ... الخ) كان من المفترض – نظرياً – أن يفضي بنا الي نتائج أخري مغايرة تماماً (*)

- وفي الاجمالي ، فقد أثار التساؤل المتعلق بالمرأة ، كماً كبيراً من الاستجابات المتباينة ، والتي عكست صراعاً قيمياً – بين المبحوثين – كان الظن الغالب أنه محسوم بالنسبة اليهم لصالح المساواة ، والانتصار لحقوق المرأة ، بيد أن التباينات القيمية الي خرجنا بها من خلال رؤاهم وافاداتهم دلت دون شك ، علي أن العديد من القضايا الاجتماعية الخلافية تفرق بينهم بأكثر مما تقرب ، رغم كافة العوامل الموضوعية ، التي كان من الممكن أن تدل – ظاهرياً – علي العكس.

(*) حيث أن منهن حاصلات علي درجة الدكتوراه ، وتعمل ي مجال المنظمات غير الحكومية ، والمعلوماتيه فضلا عن انتماء معظمهن الي الشرائح العليا من الطبقه الوسطي